

Article History

Received/Geliş
27/12/2017

Accepted/Kabul
29/12/2017

Available Online/Yayınlanma
10/01/2018

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها
قمقاني فاطمة الزهرة
سيد نوال

ملخص :

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة تواجدت بتواجد الانسان ، و رافقت المجتمع البشري منذ نشوئه ، وهي ظاهرة سلبية تعبر عن ما يسميه 'إميل دوركايم' (بالانومي) ، وهو خلل وارتباك وبعثرة في العلاقات الاجتماعية و في السلوك الاجتماعي، و عرفت الجريمة تطورات بتطور المجتمع الذي عرف الثورة المعلوماتية وخدمة الانترنت مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم لم تكن مألوفة من قبل ، فالجرمون استفادوا من هذا التقدم التقني للقيام بجرائم تقليدية بوسائل تكنولوجية متطورة، فهذا التطور التقني الذي سهل الجريمة جعلها تشكل خطورة أكبر على المجتمعات على اختلافها ولم نعد نتحدث عن جرائم وطنية تقترب من طرف المجرمين محليين ولكن أصبحت دولية عابرة للقارات من كل الجنسيات لا تحترم الحدود.

وانطلاقا من الأهمية التي تشكلها الجريمة كظاهرة اجتماعية، جاءت هذه الورقة حول الموضوع الذي سيتضح أكثر في المداخلة التي سنتناول من خلالها الجريمة وتأثيرها على المجتمع ، ودور الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسهيل عملية ارتكاب الجرائم بكل أنواعها، وكما سنتناول دور المؤسسات الاجتماعية والمؤسسة القانونية وسنتحدث على قواعد الضبط الاجتماعي التي تعمل على التخفيف من الجرائم في المجتمع بالاستعانة بمؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأ أسرة ، المدرسة ، وسائل الاعلام .

الكلمات المفتاحية : الجريمة . العولمة . تكنولوجيا المعلومات .

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الجريمة قديمة قدم المجتمع البشري، أي أن المجتمعات البشرية عرفت الجريمة منذ وجودها، إلا أنها كانت في حدود أضيق مما نراه اليوم، فتعقد الحياة مع التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع الدولي لازمها تغيير في أشكال وأنواع الجرائم، من حيث طرق ارتكابها ووسائل كشفها، فأصبح الضرر أكبر وأضخم سواء على الدول المتقدمة أو الدول النامية و المتخلفة.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

ان التطورات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية و التقنية غيرت من أنماط الجريمة في المجتمعات البشرية، ومنها المجتمع العربي الذي تعرض لنفس التغيرات، فنتج عن ذلك ظواهر اجرامية مستحدثة لم تعرف من قبل، وجرائم تقليدية استعملت الوسائل الحديثة في ارتكابها مما ساعد على الدقة في التنفيذ و عدم ترك الآثار، وسرعة الانتشار فأصبحت دولية منظمة، نتيجة القدرات الهائلة التي تتمتع بها من حيث رؤوس أموالها الضخمة واستعمالها للوسائل التكنولوجية المتطورة، واستفادتها من العولمة.

أولا : خطوات البحث

1- اشكالية هذه الورقة البحثية المسومة بـ "اسباب انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل مواجهتها " في البحث العلمي المنظم في دراسة الجريمة ، وتمحورت اشكالية الورقة حول اسباب انتشار الجريمة في المجتمعات ؟ أنواع الجرائم التقليدية والمستحدثة ؟ و دور وسائل المؤسسات الاجتماعية في الحد من الظاهرة الاجرامية التي تهدد استقرار المجتمعات؟

2- الفرضيات :

- تساهم الأوضاع الاجتماعية و السياسية والاقتصادية السيئة في المجتمع على انتشار الجريمة .
- ضعف القيم وفقدان المعايير في المجتمع أو بما يسمى عند اميل دوركايم " اللامعيارية " " Anomie" يساعد على الانحراف والجريمة.
- التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية و العولمة ساعدا على انتشار جرائم مستحدثة منها الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، والأطفال.

3- المنهج المتبع :

نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية في الوقت الراهن ، فقد اعتمدت عند معالجي له و محاولة الإلمام بجميع جوانبه عدة مناهج علمية منها:

- المنهج الاستقرائي : وذلك باستقراء و جمع المادة العلمية من الكتب والدراسات التي تناولت الموضوع ،ومن مختلف المصادر و المراجع في التخصصات المختلفة ، و الاضطلاع على التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية الغربية والعربية الخاصة بالجريمة وسبل مواجهتها.

- المنهج التحليلي: وذلك بتحليل المادة العلمية التي توصلت إليها من خلال الاستقراء، بعد القراءة ، للوصول إلى الاجابة عن الاشكالية المطروحة حول أسباب الجريمة وسبل مواجهتها والتي عملنا لأن تكون مشتركة في أغلبية المجتمعات .

4- أهمية الموضوع

- الجريمة ظاهرة اجتماعية مازالت قائمة لحد الآن بل هي في تزايد مستمر وترتب عنها آثارا سلبية على المجتمع.
- اكتساب الجريمة الصبغة العالمية حيث ترتبت عنها آثار اجتماعية تتمثل في اللأمن ، و شيوع الاضطراب والفوضى داخل المجتمع ، فكان من الواجب التصدي لها بالدراسة والوصول لأسبابها بغرض التقليل أو التخفيض من وقوعها وتكلفتها المادية ، والاجتماعية ومن الأذى الجسدي المترتب على الجريمة.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

- دراسة الجريمة والتحكم في أسبابها بغرض الحفاظ على وحدة المجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي الذي هو مطلب أساسي لكل فرد في المجتمع.
- تنبية المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن الضبط الاجتماعي للقيام بدورها للحفاظ على أفراد المجتمع من الجريمة والحفاظ على ثقافة وقيم المجتمع.
- تسعى للتعرف على الجوانب السلبية للتقنية الحديثة وتأثيرها على الانتشار السريع للجريمة و الجريمة الالكترونية .

ثانيا: تحديد المفاهيم

1-تعريف الجريمة.

-**تعريف الجريمة لغة :** جرم التعدي واكتساب الاثم ،والجرم الذمب ،وأجرم ارتكب جرما فهو مجرم ،والمجرم المذنب¹. من هذا التعريف تظهر عدة معاني :

- **القطع :** " جَرَمٌ ،يَجْرِمُ ، جَزَمًا ،بمعنى قَطَعَ ،ومنه جَرَمَ النخل ،يَجْرِمُهُ جَزَمًا واجْتَرَمَهُ ،أي صَرَمَهُ،فهو جَارِمٌ بمعنى صَارِمٌ وقاطع لثمرته²"

- **الذنب :** جَرَمٌ وأجْرَمَ جُرْمًا وإجْرَامًا إذا أذنب ،فالجَارِمُ والمَجْرِمُ هو المذْنِبُ ،والجُرْمُ والجريمة بمعنى فعل الذنب³.
وورد على لسان العرب أن "جَرَمَ بمعنى جنى جريمة ،وجَرَمَ إذا عظم جُرْمُهُ أي أذنبَ"⁴.

ويتبين مما تقدم أن الجريمة في اللغة العربية استخدمت للإشارة إلى الكسب المكروه وغير المستحسن و مخالف للحق والعدل كما يراد منها الحمل على فعل آثم.

2- اصطلاحا :

- تعريف الجريمة في الفقه الاسلامي :

يعرفها الخياط عبد الحميد بأنها "اتيان فعل محرم معاقب على فعله، أو ترك فعل يجب القيام به"⁵.
والفعل الذي يشكل جريمة من هذه الأفعال هو الذي جعل له عقوبة، فإذا لم يرتب عليها الشرع عقوبة أو جزاء فليست بجريمة.

- التعريف القانوني للجريمة:

الجريمة في التصور القضائي والقانوني هي "اعتداء أو عدوان على القانون، ولذلك تستحق المحاسبة والمجازاة"⁶.

¹ مختار الصحاح ، مُجَدِّدٌ بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1989 ، ص 89.

² المعجم العربي الأساسي ، أحمد مختار عمر ، داود عبده وآخرون ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، 1989 ، ص ، 242.

³ نفس المرجع ، ص 243.

⁴ لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر للطباعة ، بيروت ، ج 12 ، 1990 ، ص 91.

⁵ نفس المرجع ، ص 37.

⁶ جغرافيا الجريمة علم الاجرام الكارتوجرافي،(1997)، بركات النمر المهيرات، مكتبة الجلاوي، الأردن، ط1، ص31.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

وعرفها (Hortpn, 1960) "بأنها أي فعل ينتهك القانون"⁷، وعرفها (عوض مُجَّد) "بأنها فعل أو امتناع يقرر له المشرع جزاء جنائيا سواء كان هذا الجزاء عقوبة أو تديرا وقائيا"⁸ وهذا المفهوم وإن كانت له أهمية من الناحية القانونية إلا أنه لا يكفي لوصف سلوك ما بوصف الجريمة إلى أن يثبت أن هذا السلوك غير مشروع، بل ينبغي التحقق أساسا من نوع الجزاء الذي يرتبه القانون عليه. "والقاعدة في التشريع الحديث أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون فأى أداة غير القانون لا تقوى على إسباغ وصف الجريمة على سلوك مهما تبث ضرره أو خطره ومهما أجمع الناس على استنكاره، وإنما يكسب السلوك هذه الصفة في اللحظة التي يتدخل فيها المشرع فيحظر هذا السلوك ويقرر عقوبة على مرتكبيه"⁹.

– التعريف الاجتماعي للجريمة:

يعرفها (Thosten Sellin) "بأنها أي فعل يمكن وصفه بأنه يشكل مخالفة للسلوك النمطي للمجتمع. في حين يعتبر (كارا مصطفى) أن الجريمة من الناحية الاجتماعية "كل سلوك مخالف لما ترضيه الجماعة، وهذا السلوك ضار بالمصالح الاجتماعية وفيه انتهاك لحرمة التقاليد والأعراف والعادات ويقتضي الحساب والمسألة لمرتكبيه"¹⁰. "فالجريمة من الناحية الاجتماعية هي كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة و ما هو عدل في نظرها، فالجريمة اعتمادا على المفهوم الاجتماعي هي انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، وأنها ذلك الفعل العدائي والمعارض لتماسك الجماعة التي يعدها الفرد جماعته الخاصة"¹¹.

إن مختلف التعاريف الاجتماعية لمفهوم الجريمة تركز على نقاط أساسية يمكن اختصارها في مايلي :

- 1- إن الضرر الاجتماعي الذي ينطوي عليه الفعل الاجرامي أو السلوك الاجرامي هو تهديد المجتمع في كيانه، فمن الناحية المادية تكلف مصاريف كبيرة في أي مجتمع من المجتمعات ومنها مجتمعا العربي وهذه التكاليف باهظة ليس فقط من الجوانب المادية المتصلة بها والمرتبطة بنفقات بناء المؤسسات العقابية واقامة النزلاء بها بل كذلك من حيث النفقات التي تتطلبها اجهزة العدالة الجنائية بأنواعها المختلفة.
- 2- خلق أفعال وسلوكيات مخالفة لقواعد الضبط الاجتماعي، ولما اتفق عليه أفراد المجتمع، ومن هذا المنطلق نجد أن الأفراد في المجتمع هم من يحدد ما هو جريمة، إذ أن ما يعتقد أنه جريمة في بعض المجتمعات لا يعد جريمة في مجتمعات أخرى، خاصة إذا قارنا المجتمعات العربية بالمجتمعات الغربية.

⁷ نفس المرجع، ص 32.

⁸ مبادئ علم الإجرام والعقاب، (1996)، مُجَّد عوض، مُجَّد أبو عامر، الدار الجامعية، بيروت، ص 32.

⁹ مجتمع الاعلام و المعلومات، ماهيته و خصائصه، (2003)، مُجَّد لعقاب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 57.

¹⁰ بركات النمر المهيترات، مرجع سابق، ص 32، ص 36.

¹¹ الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، (1985)، رمضان السيد، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص 9.

- التعريف الاجرائي :

كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في كيان الجماعة أو أنها تلك التي تتعارض مع الأساسيات الخاصة بحفظ المجتمع وبقائه. ونخلص من هذا كله أن هناك توافق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للفظ الجريمة والمعنى فيهما متقارب في بعض صورته حيث أن هذا اللفظ استعاره الفقه لإطلاقه على كل اكتساب مكروه ، كما أن اللفظ الاصطلاحي في الفقه الإسلامي يتفق تمام الاتفاق مع الفقه الوضعي في تعريف الجريمة حيث أن الفقهاء يتفقان على أنه إتيان أو ترك لما يأمر به الشرع والقانون. كما أتضح لنا أن الجريمة في وصفها الدنيوي الذي ينفذها الحاكم يطابق التعريف الوضعي للجريمة .

2- العولمة :

هي نسق من الثقافة والقيم والمعايير المهيمنة والتي تسعى إلى فرض أسلوب واحد مهيمن ومقصي لبقية القيم والثقافات الأخرى ، فالعولمة في شكلها الحديث هدفها الأول والأخير القيم الثقافية وليس الجانب الاقتصادي كما يروج له ، فالأمر يتعلق بغزو فكري وثقافي وقيمي، حيث أن الأمريكيون أنفسهم لا يخفون هذا الجانب. وبما أن العزلة عن العالم بحجة معاداة العولمة أسلوب لا يجلب منفعة كونه نوع من الهروب ، فكان لزاما على المجتمعات العربية أن نكون واعية برهانات العولمة وتحدياتها ، و بالسياسات التي نواجه بها هذا التحدي ومقاومه ، وهذا ما صرح به الفرنسيون ذات مرة منتقدين الهيمنة الثقافية الأمريكية التي تجسدها ثقافة "الكوكا كولا" و"ماك دونالد" " إذا كنا لا نستطيع أن نبدع مثل أمريكا فعلى الأقل يجب أن نقاوم"¹².

3-تكنولوجيا المعلومات :

مصطلح (تكنولوجيا المعلومات) (Information Technology) "يغطي كل أشكال التكنولوجيا التي تُستخدم في إنتاج واستحداث المعلومات ومعالجتها، وتحليلها، وتخزينها، وتبادلها، وتوزيعها، وإدارتها، والتعامل معها، في أشكالها ومظاهرها المتعددة، متضمنا ذلك العتاد والبرمجيات والشبكات وترقية علوم الحاسوب، وتصميم وتطوير و تركيب وتنفيذ منظومات المعلومات وتطبيقاتها"¹³. وبنظرة عامة تشمل المعلوماتية كل ما يتعلق بالمنظور العلمي لتقنية المعلومات والاتصالات وتصميم تقنياتها المختلفة وتطبيقاتها لتطوير المجتمع.

"لقد ارتبط التطور التكنولوجي بتطور المعلوماتي، فيحدث التغيير أولا في المعلومة، وذلك من حيث ايجادها، واختراؤها وانتقالها وتنوعها وتخصصها وآلية الاستفادة منها، فبدأت المعلومة بالاعتماد على الذاكرة البشرية، وحفظها المباشر

¹² مدخل إلى التحليل السوسولوجي، (2011)، عبد العالي دبله، دار الخلدونية، الجزائر، ص95.

¹³ الانترنت والمنظومة التكنو-إجتماعية، (2000)، محمد علي رحومة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص59.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

في وسط الفكر ونقلها مشافهة، ثم تجسدت في أوساط مادية كالحجر والخشب والمعدن وغير ذلك ثم اتخذت شكل الرمز، ممثلة للمدركات المادية والمعنوية فكانت الصورة والاشارة وكان الرسم والخط واللون والكلمة والحرف¹⁴. ولم يكن تطور المعلومة بمعزل عن التطورات الأخرى وبخاصة التطورات الاجتماعية وهذا ما يؤكد (علي محمد رحومة) في قوله "تطورت المعلومة، عبر تطور الظواهر الاجتماعية، بل ظهرت بظهورها وتشكلت بتشكيلها، فابتكرت المعلومة تقنياتها وطبقتها لخدمة الانسان في مختلف ظواهره الاجتماعية، كالتجارة والقانون والتعليم والدين، وفرضت بذلك رموزها بمستواها التطوري في المعنى والمبنى والايجاد والانتقال على مختلف الحضارات التي أقامتها، وهذا ما يؤكد دور الصيغة المعلوماتية في مواصلة التطور الاجتماعي"¹⁵.

ومع حوالي منتصف خمسينات القرن العشرين، بدأت بوادر التغير التكنولوجي، تظهر في الحياة الاجتماعية الغربية وبخاصة في أمريكا، ولا سيما بعد دخول الحاسوب في الحياة البشرية على نطاق واسع، وأخذ المجال المعلوماتي ييسر نفوذه على الحركة الاجتماعية.

لقد بدأ التحول من حضارة الصناعة إلى حضارة ما بعد الصناعة، وإلى حضارة المعلومات أو الحضارة الالكترونية. وكانت البداية الأولى لعصر الإلكترونيات مع صنع التليغراف على يد (صمويل مورس) عام 1837 وابتكر طريقة للكتابة تعتمد على استخدام "النقط والشرط" وقد تم مد خطوط التلغراف السلكية عبر كل أوروبا وأمريكا والهند خلال القرن التاسع عشر، وعد التلغراف فيما بعد من بين العناصر الهامة في تكنولوجيا الاتصال التي أدت في النهاية إلى وسائل إلكترونية¹⁶.

ثالثا : العوامل التي ساعدت على تطور انتشار الجريمة

إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتتها المجتمعات الغربية والعربية نتج عنها أشكال وأنواع من الجرائم أكثر تعقيدا وأصبح الضرر الذي تسببه أكبر و أضخم ، كما أن بعض الجرائم التقليدية ظهرت بأساليب حديثة في طرق ارتكابها وباستعمالها تقنيات متطورة في سبيل الوصول إلى أهدافها الاجرامية ، فالتطور الذي عرفتته المجتمعات جعل الجريمة تتطور من حدود ضيقة إلى حدود أوسع ، فأصبحنا نتحدث عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تتمتع بقدرات هائلة من حيث تنظيماتها الاجرامية وأنماط أنشطتها ورؤوس أموالها الضخمة¹⁷. فالجرائم التقليدية يمكن التعامل معها أو على الأقل الحد منها فهي على الغالب لا تتعدى قتل نفس أو سرقة أو اغتصاب، ولكن الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب وغسل الأموال وتهريب المخدرات والآثار والاتجار بالبشر

¹⁴ نفس المرجع، ص 61.

¹⁵ نفس المرجع السابق، ص ص 61، 62.

¹⁶ تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة، (2011) الاستخدام والتأثير، مسعود بوسعدية وآخرون، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، ص 4.

² الجريمة المنظمة، (2001)، يوسف داود كوركيس،الدار العلمية و الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، ط 1، ص 15.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، فمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

سواء بتنظيم شبكات الدعارة وشبكات تهريب الأطفال والأعضاء البشرية، ربما هذه هي الجرائم الأخطر على المجتمعات قاطبة، وفضلا عن فداحتها في إلحاق الضرر، فإن مكافحتها لا تبدو سهلة.

1- انتشار تكنولوجيا المعلوماتية :

في ظل التطور الهائل الذي شهده مجال الإعلام والاتصال والذي رافقه التطور الكبير في تكنولوجيا الحواسيب والأجهزة الذكية، أدى ذلك إلى ظهور أدوات واختراعات وخدمات جديدة نتج عنها نوع جديد من المعاملات يسمى بالمعاملات الالكترونية والذي يقصد بها كل المعاملات التي تتم عبر أجهزة الكترونية مثل : الحاسوب، شبكة الانترنت، الهاتف المحمول و الهواتف الذكية، و نتيجة التطور الكبير والسريع لهذه الأجهزة ضعفت القدرة على المرافقة و المراقبة والتحكم، مما أدى إلى ظهور نوع جديد من الجرائم يسمى بالجريمة الالكترونية أو المعلوماتية أو التقنية ، والتي هي عبارة عن نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي أو الهواتف الذكية الموصولة بشبكة الانترنت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتنفيذ الفعل الإجرامي.

ان التقدم العلمي والتكنولوجي جعل التحكم في العمليات الاجرامية يتسم ببسر وسهولة ، لا تحدها حدود جغرافية ، ولا تترك آثار مادية¹⁸ ، حتى أنها سميت بجرائم الياقات البيضاء، لأنها نظيفة ، يصعب التحري حولها. إن التغيرات الجديدة في البيئة الاتصالية أدت إلى تكريس واقع الهيمنة الغربية على معطيات هذه البيئة وتشديد القبضة عليها، فلا تقتصر هذه الهيمنة على بُعد واحد يتعلق بالإنتاج الاتصالي فحسب، بل هي هيمنة ذات ابعاد متعددة، تشمل صناعة أدوات الاتصال والبنى التحتية الخاصة بها، بالإضافة إلى المحتوى المقدم عبر تلك الأدوات والذي يحمل في كثير من الأحيان مضامين سلبية تدعو إلى استباحة الرذائل وطمس العقائد ، فتنامت الجرائم المختلفة وإعلاء قيمة الجسد المقترن بالمتعة والجنس خاصة في ظل تعاظم دور الثورة التكنولوجية.

2- العولمة:

تعتبر العولمة موضوعا من المواضيع الرئيسية التي لا تزال تثير نقاشا كبيرا في العالم، وقد ارتبطت في بدايات ظهورها بعالم الاقتصاد والمال، ومع التطور التقني والعلمي والمعلوماتي الحاصل شملت كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، مما جعلها قضية مهمة تطرح حولها العديد من التساؤلات. فقد عرفها (صامويل هانتجتون) " على أنها عبارة عن انقسام البشر إلى حضارات متصادمة، متناحرة متقاتلة¹⁹. وبهذا يؤكد لنا الباحث بأنه لا توجد حضارة واحدة بل هناك العديد من الحضارات التي تختلف فيما بينها باختلاف القيم التي تحملها كل منها ، وهذا الاختلاف يجعل كل حضارة تحاول اخضاع الحضارات الأخرى وطمس هويتها فيحدث الاصطدام. وان كان هذا التعريف يبدو متشائما نوعا ما إلا أنه يحمل في طياته الكثير من

¹⁸ يوسف داود كوركيس، مرجع سابق، ص 201.

¹⁹ صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، (1999)، صموئيل هنتجتون، ترجمة، مالك عبید أبو شهيو، محمود مجد خلف، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط 1. ص 189.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

الحقائق التي نعيشها وخاصة البلدان العربية التي تأثرت أكثر من غيرها بالعملة ، التي يعتبر هدفها الأول والأخير القيم الثقافية والمعايير وليس الجانب الاقتصادي فقط كما يروج له.

لقد خلقت العملة عدم التوازن المعلوماتي فبعد أن كانت الدول تصنف من الناحية الاقتصادية، برز تصنيف جديد نتيجة لثورة المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها، فأصبح هناك وفق هذا التصنيف مجتمعات فقيرة معلوماتيا وأخرى غنية.

ويصنف الوطن العربي عموما في دراسات مختلفة أنه من المجتمعات الواقعة تحت خط الفقر خاصة في الأرياف ، حيث الفقر من الناحية الاقتصادية والفقر بالخدمات المختلفة ، حيث لا يتجاوز متوسط انتشار الخدمات الهاتفية والاتصالات المتنقلة في المنطقتين العربية والإفريقية أكثر من 7.8% من إجمالي عدد السكان، بينما هي على المستوى العالمي 19.2%²⁰.

ويتمثل التحدي الرئيسي في البلدان الأقل تطورا في قدرتها على تكييف تكنولوجيا المعلومات في ظل العملة وفقا لحاجاتها كونها لا تشارك في عملية الانتاج والبحث و التطوير، لأن هناك مشكلات أخلاقية و انسانية تفرزها عملة المعلوماتية، وهذه المخاطر لا ينجو منها الأفراد والجماعات ، وقد ذكرتها الوثيقة الرئيسية لمؤتمر اليونسكو العالمي الثاني للتربية والمعلوماتية التي أشارت أن ثورة المعلومات والتكنولوجيا هي نتاج الفكر الغربي، لذا فإن محتواها قد لا يتلاءم دائما مع بلدان العالم كافة ، فقد يصبح ممكنا لتدفق المعلومات أن يترك أثارا سلبية في ثقافات الأمم والشعوب الأخرى²¹.

فتتج عن العملة عدة سلبيات، أثرت على أخلاق وسلوك الأمم، وبخاصة المجتمعات العربية و الاسلامية التي لم تساهم في صناعة التكنولوجيا والتي تكون أكثر تضررا من غيرها، فشاعت الرذائل مع سهولة ارتكابها، وتفجرت الغرائز، وانتشرت الجرائم بكل اشكالها.

فساهمت العملة في تضاعف الظواهر السلبية التي أصبحت تهدد المجتمع، ومنها الجريمة التي هي في الحقيقة معروفة من قبل، إلا أن أساليب ارتكابها تغيرت في ظل العملة والتطور التكنولوجي الذي تعرفه المجتمعات، فبعد ان كانت الجرائم تقليدية ومحلية أصبحت عن طريق التقنية عابرة للدول والقارات وصعبة الاكتشاف.

فهناك تشابه بين الجرائم التقليدية والمستحدثة في أطراف الجريمة من مجرم ذي دافع لارتكاب الجريمة وضحية ، إلا أن أداة ارتكاب الجريمة المستحدثة ومكانها غيرا من شكل الجريمة التي أصبحت لا تتطلب انتقال الجاني إلى مكان الجريمة انتقالا فيزيقيا بل تتم عن بعد باستخدام خطوط وشبكات الاتصال بين الجاني ومكان الجريمة كما أصبحت منظمة ودولية تسيرها شبكات تنتشر في كل البلدان.

²⁰ الانسان والتربية في عصر المعلومات، (2008)، اسماعيل الملحم، منشورات دار علاء الدين، للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، ط1، ص27.

²¹ اسماعيل الملحم، مرجع سابق، ص31.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

فالمعلومات تتزايد يوماً بعد يوم، وهي مصدر قوة اقتصادية، وسياسية، وعسكرية و اجتماعية، ومع تزايدها تزايدت صور الاعتداءات و التهديدات ، وظهر العديد من الظواهر المرضية و اللاأخلاقية التي تنذر بالخطر، كالنصب والاحتيال على المصارف وفتح شبكات الارهاب ، وابتزاز الأشخاص و المؤسسات، والدعارة ونشر الاباحية بين الأطفال ، فأصبحت الجرائم المستحدثة أكثر قوة وخاصة مع سهولة التهرب من القانون.

3- اللامعيارية (ضعف القيم الاجتماعية) :

يعد (**Durkheim .E**) أول من قدم محددات اللامعيارية وارتباطها بالسلوك الانتحاري أو الاجرامي وقد قام (**Merton.R**) بتقديم نظرية في تفسير السلوك الاجرامي، وقدم إضافة كبيرة على فكرة اللامعيارية (**Anomie**) (**Durkheim .E**) ، وذلك في اطار محاولة تفسير الجريمة في المجتمع الأمريكي²².

*ولقد طور (**Merton.R**) نماذج للاستجابات الناتجة عن تفاعل الفرد مع البيئة الاجتماعية ومنها:

1- نموذج سلوك التوقي عندما تكون الأهداف والوسائل واضحة ومقبولة في المجتمع.
2- نموذج سلوك المجدد أو المبتكر حيث يطور البعض وسائل وطرق لتحقيق غاياتهم، لصعوبة الامتثال لوسائل تحقيق الأهداف.

3- نموذج السلوك التراجعي (الانسحابي) حيث يرفض الأفراد تقبل وإتباع الأهداف الثقافية والاجتماعية المسطرة والوسائل المؤدية إليها ومن تم يعيشون بطريقة هامشية منسحبة.

4- نموذج السلوك الثوري أو التمردى وهو سلوك تصارعي منظم حيث يرفض الأفراد الأهداف الثقافية للمجتمع والوسائل الاجتماعية المؤدية إليها، ويسعون إلى تغييرها كلياً²³.

فحسب نموذج (**Merton.R**) فان الصنف التراجعي والثوري هم أكبر فئة لها قابلية الانحراف والتطرف والجريمة حيث أنهم ينضون بسهولة تحت لواء الجماعات الاجرامية والمتطرفة بحثا عن العدالة والمساواة والحرية التي ينشدونها ، هربا من القيم المتوارثة التي تحد من حريتهم ، وسهلت التكنولوجيا هذا الخروج عن النظام العام المسطر من طرف المجتمع والاتجاه نحو التطرف والجريمة.

3- البطالة والفقر :

وتعد من أهم العوامل التي قد تدفع الأفراد ومنهم الشباب إلى الانحراف أو التطرف ثم الجريمة ، إذ أن الحاجة الى المال لإشباع الاحتياجات الضرورية أو حتى الكمالية ، والتي قد لا تتوفر لدى الفقير أو العاطل قد تدفع الفرد للانحراف ، وقد تدفعه للانتماء للجماعات الاجرامية التي تقوم بإشباع حاجاته المادية والمعنوية²⁴.

²² سوسيولوجيا الانحراف، (2004)، سامية جابر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص 65.

²³ الجريمة والعقوبة في المؤسسات الإصلاحية، (2002) ، مبارك أحسن طالب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ص 98.

²⁴ الشباب بين التطرف والانحراف، (1998) ، إبراهيم، إسماعيل ، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ص 20.

4- وقت الفراغ :

يلعب الفراغ دورا مباشرا في انضمام الشباب للانحراف والجريمة ، إذ أنه إذا لم يستغل الشباب أوقات فراغه في عمل مفيد يحقق أهدافه ويستثمره فيما يعود عليه بإشباع حاجاته ، فإنه قد يتعرض للضجر والملل والإحساس بالدونية ، وبالتالي قد لا يتردد في الانخراط في الجماعات المتطرفة التي تساعد على تحقيق ذاته

5- الاستبعاد الاجتماعي : إذ أنه حينما يشعر الفرد أنه مضطهد وأن حقوقه مسلوقة في المجتمع وأنه فرد مهمش، فإن ذلك يساعد على الانضمام الى الجماعات المتطرفة و الاجرامية لإزالة ما وقع عليه من تعسف واسترجاع حقوقه.

6- وجود فساد فاحش في المجتمعات : يعد استفحال الفساد في المجتمع عامل هدم في بناء ووظائف المجتمعات ، بل وبداية زوال ذلك المجتمع ، والفساد له أشكال عديدة ، منها، الفساد الإداري والفساد السياسي والعديد من الأنواع الأخرى ، فانتشار الفساد في مجتمع ما سيؤدي إلى تعطيل الحقوق وسوء الأداء الخدمي ، وتضخيم البيروقراطية وانتشار الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة، ولقد سميت هذه الجرائم بجرائم الياقات البيضاء، لشدة سريتها وعدم تركها أثارا مادية ،حيث أنها تحدث بطريقة نظيفة.

فكثير من الأفراد يستغلون الفساد والفوضى التي تكون في المجتمع من أجل جلب عدد أكبر من العناصر للانخراط معهم في الجريمة، وان كان الفساد والفوضى لا يبرران ارتكاب الجرائم لأنها تظل أعمالا غير مشروعة ، تخالف الفطرة السليمة وتتعارض مع كل الأديان السماوية والقيم والاتجاهات التي يتبناها غالبية البشر وفي شتى العصور.

رابعا : أنواع الجرائم

لقد أصبح الاهتمام بالظواهر الاجتماعية متزايدا في كل المجتمعات بما فيها المجتمعات العربية لما تشكله من أخطار عليها من كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، حيث أصبح من الصعب السيطرة على أنواعها وعددها كون أن هناك جرائم قديمة بوجه حديث ومنها الجرائم الحديثة التي لم تظهر من قبل ، وسواء كانت هذه الجرائم قديمة أو مستحدثة فإنها تعمل على تحطيم وانحيار المجتمع ،ومن اهم هذه الجرائم :

- 1- الشكل الحديث للتعامل والترويج للمخدرات وبالذات المخدرات الصناعية ،وغسيل الأموال التي ينتج عنها.
- 2- المتاجرة غير المشروعة كمواد أسلحة الدمار الشامل والمواد المشعة عامة والنووية .
- 3- استغلال النساء والأطفال والمتاجرة بهم أو استغلالهم في البغاء ، حيث تشير التقديرات إلى أن صور الاتجار بالبشر المختلفة أضحت حاليا تمثل ثالث أكبر نشاط إجرامي في العالم ،يحقق أرباحا بعد الاتجار في السلاح والمخدرات. بل أن البعض يتوقع بأن تتقدم هذه التجارة في المستقبل على تجارة السلاح. فتشير الاحصائيات أنه يوجد في الولايات المتحدة فقط بين (45-50) ألفا من الضحايا الذين يتم نقلهم سنويا إلى الولايات الأمريكية ، بل أن التقرير السنوي العاشر الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2010 قد أشار إلى أن ضحايا الاتجار

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

بالبشر قد بلغ عددهم 12.3 مليون شخص ما بين 2009-2011 ، كما توضح بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه لا توجد منطقة في العالم بمنأى من هذه الجريمة وتداعياتها ، أذ يتم الاتجار بالأشخاص في 127 دولة ، وأنه يوجد 161 دولة تتأثر بهذه التجارة ، كما أشار تقرير منظمة اليونسيف (Unicef) أن عدد الأطفال أقل من 18 سنة الذين كانوا محلا للجرائم الاتجار سنويا، يتم استخدامهم في تجارة البغاء وهو ما يسمى بظاهرة السياحة من أجل ممارسة الجنس مع الأطفال، او يستخدموا في الحروب حيث يتم ترحيلهم إلى مناطق النزاعات المسلحة ليستخدموا كدروع بشرية وضحايا للألغام ، وهو ما يسمى "الجنود الأطفال" ، أو للقيام بعمليات انتحارية ، وهو ما يسمى بظاهرة " الأطفال الارهابيون " ²⁵.

4- جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية : قيام شبكة متخصصة بتوفير الأعضاء البشرية بالتعاون مع مستشفيات خاصة، ويتم الإعلان عن ذلك تحت عنوان التبرع مقابل مبالغ مالية، حيث شهدت شبكة الإنترنت سوق سوداء إلكترونية لعصابات مافيا الأعضاء البشرية، حيث قدمت بعض الشركات مزادات على الإنترنت للأعضاء البشرية يطرح للبيع فيها كل شيء بدءاً من القلوب إلى الكلى والكبد والنخاع... إلخ، بأسعار تنافسية ²⁶، كما يتمثل كذلك في اختطاف الأطفال واستئصال بعض الأعضاء منهم، مثل سرقة العيون والكلى ونقل الأعضاء وبيعها للمستشفيات التي تدير مثل هذه العمليات ²⁷، و اختطاف المشردين والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا المجانين ²⁸، والقيام بقتلهم ومن ثم بيع أعضاء من أجسادهم بمبالغ طائلة ، كما يتم الاتجار عن طريق سرقة الجثث سواء كانت جثث المحكوم عليهم بالإعدام أو غيرهم ممن لا يستلمها أحد من أفراد الشرطة، أو سرقة الجثث بعد دفنها مباشرة في المقابر ²⁹.

5- جرائم الارهاب التي ازداد انتشارها بتطور الأسلحة الذكية التي يستخدمها المجرمون لتكريس وأحكام قبضتهم على ضحاياهم بقصد الاغتصاب والسطو على ممتلكاتهم، وتشريدكم كم أراضيهم ، وبيع الأسلحة الفتاكة بطريقة غير شرعية ، فمخاطر الارهاب عظيمة وكبيرة.

6- جرائم الحاسب الآلي وشبكة الانترنت ومنها تزوير بطاقات الائتمان والاحتيال المالي الالكتروني، وسرقة المعطيات و التجسس، لأسباب انتقامية. فهذه الجرائم التي ترتكب عن طريق الحاسوب تكون ضد الأشخاص والمسؤولين ، وتعد جرائم الجنس وخاصة جنس الأطفال من الجرائم الخطيرة التي تتم عن طريق الانترنت، وهذا يعتبر من التطورات الخطيرة للجريمة أصبح يفرض تحديات كبيرة أمام المجتمعات.

²⁵ تأملات في الأحكام الجنائية الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر في التشريعات العربية، (2014)، رامي متولي القاضي، ج1، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 41، أبريل، ص341.

²⁶ استغلال الأطفال تحديات و حلول، (2008)، بسام عاطف المهنتار، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، ط 1، ص25.

²⁷ نفس المرجع، ص32.

⁴ إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، (2009)، أحمد لطفي السيد مرعي، (دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية، القاهرة، ص69.

²⁹ التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأطفال عبر الحدود الدولية، آليات التنفيذ و بروتوكولات، مُجد فتحي عيد، 18- 23/2006 الرياض، ص17.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

7- جرائم تلوث البيئة نتيجة التصنيع الفوضوي فتقوم الكثير من المؤسسات بدفن المواد السامة والمخلفات والنفايات النووية مما أدى إلى التدهور البيئي والتسمم والتلوث الهوائي، وتلوث مياه الأنهار والبحار والمحيطات.

8- الجريمة المنظمة وأسلحتها التقنية الحديثة ومخاطرها الاقليمية والعالمية، ويعتبر هذا النوع من الجرائم الأخطر كونه لا يقتصر على نوع واحد من الجرائم ولكن تشتمل على جرائم متعددة، منها جرائم اقتصادية وجرائم الشركات المتعددة الجنسيات والاحتيايل الدولي إلى مجالات الدعارة والقمار والاتجار بالبشر، ولقد شجع النظام العالمي الجديد ونظام العولمة الجريمة المنظمة، فهذا النوع من الجرائم كالإرهاب له هيكل هرمي متدرج، يعمل في سرية تامة وله قانون داخلي ينظم العمل ويضع عقوبات للمخالفين من أعضائه. وذلك لضمان استمرارها لفترة طويلة، بل ولزيادة التمويه فإن بعض العصابات المنظمة تعمل تحت لافتات شرعية.

خامسا: دور مؤسسات المجتمع في مواجهة الجريمة

1- المؤسسة الأسرية :

تعتبر الأسرة من أقوى المؤسسات التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد من الطفولة إلى مرحلة الشباب، والتي تتحكم في سلوكه، ففيها يمارس تجاربه الأولى، ومنها يستمد خبراته، وعنها يقتبس العادات والتقاليد ويعرف معنى الخطأ والصواب.

ودور المؤسسة الأسرية في هذا المجال كبير لسببين، أولهما أن اتصال الفرد بأسرته خلال طفولته الأولى هو اتصال مطلق لا يعترضه انقطاع ولا تتخلله علاقات أخرى تعارض في تأثيرها تأثير الأسرة أو تحد منه، والثاني أن الطفل تنفتح عيناه أول ما تنفتحان على مجتمع أسرته، فيكون مهياً للصقل والتشكيل.

ولذلك فإن ما تتركه الأسرة في نفس الفرد، وعلى الأخص في طفولته الأولى وفي سن الحداثة يرسب في الأغوار ويستقر في الأعماق ويلزمه طيلة حياته ويؤثر إلى حد كبير في سلوكه، سواء كان الفرد واعيا لذلك أو غير واع³⁰.

ففي حالة عدم اهتمام الوالدين أو أحدهما وانشغاله عن أسرته، يؤدي إلى تصدع العلاقات الأسرية وهذا يؤثر على تنشئة الأبناء بصفة كبيرة، وفي كثير من الأحيان ينحرفون وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات حول الانحراف، وبعدها يدخلون عالم الجريمة.

ولتجنب الأسرة وقوع الأبناء في الانحراف والجريمة وخاصة أنها أصبحت منتشرة وميسرة للجميع عن طريق الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي توجب عليها تنشئة الأبناء التنشئة الصحيحة و أداء دورها للحد من الجرائم من خلال مايلي :

1- تربية الأبناء على أساس المودة والمحبة والتفاهم، وعدم استخدام الأساليب الاستبدادية التي تدفع بالشباب إلى الانحراف والتطرف ثم الجريمة.

³⁰ مبادئ علم الاجرام والعقاب، (1992)، محمد زكي أبو عامر، جامعة بيروت العربية، بيروت، ص 311.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال -2

3- المساواة والعدل بين الأبناء عند التعامل حتى لا يحدث خلاف وحقد ، وانحراف فكري أو خلقي يؤدي إلى الخروج من البيت ، اين يجد الجماعات الاجرامية التي تستغل الظروف السيئة للشباب لتقودهم إلى التطرف والجريمة و الارهاب.

4- غرس القيم والسلوكيات الدينية والأخلاقية داخل الأسرة ، منذ نعومة أظافر الأبناء بتعليمهم القيم مثل احترام ممتلكات الغير وعدم الاساءة اليهم من خلال قدوتنا وهو الرسول عليه الصلاة والسلام في حسن معاملة الآخرين، وكذلك غرس القدوة والمثل في السلوك والعمل وعدم الاسراف و الاضرار بالآخرين وكذلك غرس قيم الإخلاص في العمل ومراقبة الله في السر والعلانية والمحافظة على الصلوات وحب مساعدة الآخرين والعطف عليهم من مطلق لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه.

4- غرس المعارف العلمية في نفوس الأبناء عن التكنولوجيا ودورها الايجابي في تقدم الفرد والمجتمع ، لتحصينهم من الانحراف الفكري الذي ينشر من خلال وسائل الاعلام ، والآثار السلبية التي قد تنتج عنها ، و يكون ذلك بتعريفهم بهذه التكنولوجيا وكيفية التعامل معها ، و هذا عن طريق الحوارات والمناقشات الأسرية التي تتم بين الأبناء والآباء داخل الأسرة في جو هادئ ومتزن ، والإجابة في هذا الحوار على تساؤلات الأبناء واستفساراتهم وما يدور في أذهانهم من أفكار ومعلومات ومعارف سليمة أو غير سليمة.

5- تعليم الأبناء السلوكيات السليمة ، فدور الأسرة لا يقتصر على الجانب المعرفي والإدراكي ولكن دورها يتعدى ذلك إلى متابعة الأبناء وحثهم على حسن اختيار الرفقة الصالحة، فالتهاون في متابعة الأبناء قد يؤدي إلى كثير من السلوكيات والأمراض مثل الرهاب الاجتماعي، والتسرب من الدراسة والتشرد وعدم الشعور بالمسؤولية واللامبالاة والوقوع في براثن المخدرات وشبكات الجريمة و الإرهاب، فالمتتبع لسير الذين ينخرطون في الجماعات الاجرامية و الارهابية المتطرفة ، من خلال وصف المقربين منهم يجد أنهم كانوا في عزلة وانطواء عن المجتمع مما سهّل التغيرير بهم³¹.

2- المؤسسة التربوية :

تساهم المؤسسة التربوية في عملية التنشئة الاجتماعية ، نظرا لما توفره للفرد من امكانيات النضج الفكري، و الإعداد للمواجهة والاستقلال في الحياة المقبلة، حيث تتحدد له في محكات معينة ، وتوجيهات ملزمة ، وتحديد ما له من حقوق ، وما يُتَوَقَّعُ منه من أدوار وواجبات في الحياة اليومية. وتلعب المؤسسة التربوية ، دورا كبيرا في تطوير القيم لدى الفرد، من خلال التفاعلات اليومية في الحياة المدرسية ، حيث يُلَقَّنُ التلميذ احترام الوقت ، واحترام حقوق الآخرين، والامتثال الأخلاقي والانصياع لمعايير الجماعة³².

³¹ دور المؤسسات الاجتماعية في التبصير من جرائم تقنية المعلومات، منصور بن عبد الرحمن بن عسكر ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض، رابط

الموضوع <http://www.social-team.com/forum/showthread.php?t=3838>

³² الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم، (1997) ، نادية رضوان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط 1، ص 78.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسة التربوية، تحرص الدول والمجتمعات على توجيه كافة جهودها لتربية كافة أفرادها ونشر الوعي والتعليم بين صفوفهم ، وذلك إدراكا منهم بأهمية ذلك لنمو الفرد والمجتمع ، وتنفق في ذلك العديد من الأموال والجهود المادية والبشرية ، وهي على يقين بأن ما تنفقه في مجال التربية والتعليم نوعا من الاستثمار الذي لا تقل قيمته عن الاستثمار في المجال الاقتصادي .

إلا أن البرامج التعليمية لا تتطرق للمخاطر التي تشكلها الجريمة بكل أنواعها على الفرد و المجتمع بما فيها الجرائم الالكترونية ، وخاصة على فئة الشباب. وهذا التقصير من المؤسسة التربوية يؤثر على أدائها كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية ، تعنى بتوجيه وترشيد سلوك المتعلمين وخاصة فيما يخص الجرائم ، لهذا أضحي من الضروري أن يُفَعَلَ دور المؤسسة التربوية في الحد من العنف والانحراف و الجرائم بكل أنواعها تقليدية أو حديثة. وتتحدد وظائف المؤسسة التربوية في العناصر التالية :

1- القيام بعملية التنشئة الاجتماعية ، من أجل تكوين شخصية التلميذ، وضمان إمامه بما حوله وخاصة بالتكنولوجيا الحديثة.

2- ربط الطلاب بالثقافة السائدة في المجتمع وتعريفهم بتراث أمتهم ، مع بث روح التجديد والإبداع والتألق ، تجاوبا مع المستجدات والمتغيرات الحضارية فيما لا يخالف الأسس والثوابت الإسلامية ، حتى لا يقعون ضحية الجماعات الاجرامية والمتطرفة، الذين يزرعون الشك في الثوابت الدينية والثقافية للشباب بغية استدراجهم للجريمة والعنف والتطرف.

3- تكامل الجهود التربوية بين البيت والمدرسة والمجتمع ، من أجل تكوين جيل نافع ، عرف حقوقه فوقف عندها ، وعرف واجباته فأداها على الوجه المطلوب، وهذا يحد من انخراط الشباب في الجرائم المختلفة ، كالقرصنة ، وابتزاز الأشخاص مقابل مبالغ مالية ، والسرقه ، والتزوير، والدخول تحت لواء جماعات الجريمة المنظمة ، والارهاب.

4- الاهتمام بدراسة السلوك الاجتماعي وأنماط الحياة وتقديمها للنشء بصورة مبسطة ، لأغراض التربية المدنية ليكونوا أعضاء نافعين في المجتمع ، بما يضمن عدم وقوعهم في دائرة الزلل والانحراف والجريمة.

5- ربط الأنشطة التربوية والتعليمية بالجهود المجتمعية ، من أجل إيجاد نشء متوازن وسوي محاط بسياج من القيم الدينية والأخلاقية مما يؤدي إلى اتساقه مع المحيط الذي يعيش فيه ويجعله عنصرا مشاركا وعضوا فعالا.

ويؤكد شبير " أن هناك العديد من المؤسسات التي تساهم في التنشئة الاجتماعية وغرس القيم التربوية لدى الناشئة، ومن أهمها : الأسرة والمسجد والاعلام ، بيد أن المدرسة تقوم بدور أكبر في غرس القيم التربوية ، وذلك باعتبارها المؤسسة الرسمية المختصة ، ولأنه من اليسير عليها غرس أو تعديل الاتجاهات والقيم المراد تلقينها للطلاب ، من

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

خلال المناهج وعن طريق المعارف العلمية التي تقدم للطلاب وفق طرق علمية مخططة ، وبأساليب مباشرة أو غير مباشرة³³.

لقد أصبح النظام التربوي في عصر العولمة والتطور التكنولوجي ملزم بإدراج برامج للوقاية من الجريمة والانحراف ، بالاستعانة بالخبرات الدولية في مجال التربية والتعليم ، مع الاحتفاظ بخصوصية المجتمع. فأصبح النظام التربوي مطالب بترسيخ مفهوم المواطنة الخاصة بالمجتمع ، و المواطنة العالمية في النظم التربوية ، حيث يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الحيوية المستخدمة لمنع الجريمة ، فيتعلم الطلاب التعاطف والمسؤولية تجاه الأفراد الذين لا يعرفونهم ويمكن ألا يعرفونهم أبداً ، وهذا يشكل إعداداً للعقول الشابة لاحترام البشرية في تنوعها ووحدتها، وهو أحد أهم الأهداف الأساسية في التعليم الجيد بهدف منع العنف والتطرف والجريمة عبر الانترنت. فالمواطنة العالمية هي الحس بالانتماء إلى المجتمع العالمي والإنسانية المشتركة، حيث يعيش أفرادها بتضامن وحس جماعي ومسؤولية جماعية على المستوى العالمي ، كما تركز على تطوير معارف المتعلمين ومهاراتهم و قيمهم و مواقفهم من أجل مشاركتهم الفاعلة في تطوير مجتمعاتهم بسلام واستدامة ، كما تُعنى التربية على المواطنة العالمية بزرع احترام حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، وهي قيم جوهرية تساعد على تعزيز و مواجهة الجريمة .

فالنظام التربوي يعمل على دمج الأفراد في المجتمع ، من خلال العملية التربوية، فيتشربون القيم الاجتماعية الايجابية التي تُعزّس في نفوسهم ، كقيم الانتماء الوطني و مشاعر الوحدة الوطنية التي تخلق التماثل الاجتماعي الضروري للمحافظة على بقاء الأمن والاستقرار في المجتمع.

3- المؤسسة الدينية :

يعتبر الدين مجموعة قيم تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، ويمكن القول بوجه عام بأن الدين يقف من الجريمة موقف العدا، لأنها تخالف مصلحة الجماعة أو هي تعدي على حقوق الجماعة. وتشكل القيم الدينية عاملاً أساسياً من عوامل ضبط سلوك الأفراد و تعاملاتهم، فالنسق الديني في المجتمعات الاسلامية نسقا رئيسيا ومؤثرا في بنية الأنساق الاجتماعية والتربوية والأسرية وحتى الأنساق السياسية.

إن السعي الحثيث للظفر بالمنجزات الحضارية واللهث وراء مستجداتها اليومية ، والاستفادة من التقدم التقني السريع الذي قصر المسافات الجغرافية وأزال الحدود الطبيعية بين البلدان واتصال المجتمعات البشرية بعضها ببعض، كل هذا ساهم في التحلل الجزئي من القيم الدينية التي تعتبر أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في انتشار الجريمة. وقد أثبتت بعض الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن الوازع الديني يساهم في التحكم بسلوكيات الشباب السليمة، وأن خلخلته وضعفه في نفوسهم كان وراء ولوجهم عالم الجريمة وسيطرتها على أنفسهم.

³³ مشكلات الشباب والمنهج الإسلامي في علاجها، (1989)، وليد شبير شلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ص58.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

فالتعاليم الإسلامية الصحيحة التي تُعتمد في عملية التنشئة الاجتماعية لها دور مهم في حماية الشباب من الآفات التي تؤدي إلى انحراف سلوكهم ، حيث عالج الدين الإسلامي الأمراض التي تفتك بالمجتمعات من جذورها وتؤدي إلى انهيارها، من خلال الوظائف الاجتماعية التي تسند إلى الدين والتي تساهم في قيام المجتمع وضمان استمراره ، ومن أهمها:

* إقامة الروابط الاجتماعية التي تربط الفرد بالمجتمع والحرص عليها ، ومنها : التعاطف والتكافل والمحبة والإخاء والانتماء ، وهي سلوكيات اجتماعية تحقق للفرد قيامه بدور إيجابي في خدمة واستقرار مجتمعه قال تعالى " ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر " سورة آل عمران الآية 104،

* فالنسق الديني يضع مهابة في النفوس للنظام الاجتماعي ، ويحدد العقوبات التي ستطال كل من يتعدى عليه ، وفي الوقت ذاته يغرس الرقابة الذاتية في النفس البشرية ، وهي سلطة ضرورية تكفل المحافظة على ذلك النظام ، أكثر من سلطة العقوبات التي سينالها المنحرف دنيويا فيما لو انتهك محرمات النظام الاجتماعي.

* تحقيق مبدأ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، فلا تطغى مصلحة الفرد على مصلحة المجتمع ، ولا تطغى مصلحة المجتمع على مصالح الفرد ، ويحقق النسق الديني للفرد تنمية العقل وكمال النفس وتقوية الجسد ، لأن في صلاح الفرد صلاح للمجتمع.

فالنسق الديني يساهم في مواجهة الجريمة مساهمة فعالة، حيث يؤدي إلى تراجع الجريمة ، وهذا بتزويد الأفراد بالمفاهيم الصحيحة عن طريق المؤسسات الرسمية و الموثوقة لإبطال الأدلة الدينية التي تستخدمها الجماعات الاجرامية لتحقيق أهدافها وتبرير جرائمها.

4- المؤسسة الاعلامية :

تعيش المجتمعات في الآونة الأخيرة ثورة إعلامية غيرت ملامح المجتمعات ، وفرضت أنماط جديدة من السلوكيات على الأفراد لم تكن معهودة من قبل ، وهذه التغيرات استدعت إعلاما أمنيا يواكب التطور الاعلامي، يتصدى للمخالفات التي أصبحت تشكل خطراً حقيقياً على نفسية الشباب وصحته المستقبلية. فتقوم هذه الوسائل بعملية تنشئة سلبية متواصلة ودائمة و شاملة، حيث أنها تغذي الشباب بالقيم السلبية، فُتُحْدِثُ أثراً عميقة في نفوسهم ، وخاصة الذين يتعرضون للمواد التي تعرض بشكل مستمر و بكثافة شديدة التركيز فوسائل الإعلام في هذه الحالة تلعب دورا سلبيا حيث تساهم في نشر المضامين الإجرامية التي تهدد الفرد والمجتمع في غياب القوانين الصارمة و الردعية.

فدور الإعلام مهم في تحقيق الأمن عن طريق التنشئة الاعلامية و يتحدد هذا بمدى مشاركته في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع ، عن طريق نشر المعلومات حول الجرائم المختلفة التي ترتكب عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة ، لتوعية كل أفراد المجتمع بمخاطرها، وبهذه التوعية تكون قد ساهمت في حل جزء أساسي من المشكلة التي تهدد الفرد والمجتمع.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

فعن طريق التوعية التي يقوم بها الاعلام يتحول الأفراد مهما كان دورهم أو موقعهم إلى رجال أمن يحافظون على سلامة المجتمع من الجرائم الالكترونية التي تهدد استقرار المجتمع، و مستقبل الشباب ، الذي يمثل أكبر نسبة تستهلك المواد والمضامين الاجرامية التي تصدر إليه من كل الجهات عبر الفضائيات وشبكة الانترنت. وأمام هذه التحديات أصبح للإعلام دور فعال في تبصير أفراد المجتمع بخطورة الظواهر الاجرامية التقليدية والمستحدثة التي ساهمت فيها تقنيات ووسائل الاعلام المتطورة ، وتكثيف الحملة الإعلامية على الإجرام والمجرمين ومحاربة كل خارج على المبادئ والقوانين واستغلال كل فرصة ممكنة لاستفزاز الجريمة ، وإظهار فساد العناصر الإجرامية وإبراز أساليبها غير المشروعة، وتوضيح دورها في نشر الذعر وزعزعة الاستقرار، وهذا يؤدي إلى تهيئة رأى عام مستنير قادر على تنمية الحس الأمني وتعميق الولاء والانتماء للوطن، وبالتالي القيام بدوره في مساندة معظم الإجراءات والممارسات التي تهدف إلى مواجهة الجريمة والتصدي لها.. إن وسائل الإعلام في المجتمع بقدرتها الجبارة وإمكاناتها الهائلة، مسئولة مسؤولة كاملة عن تنمية الوعي الجماهيري بالآثار السلبية المترتبة على الجريمة. فالإعلام له دور كبير في الحد من الجريمة .

خاتمة :

تعد الجريمة انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان التي نص عليها ديننا الإسلامي الحنيف، وكافة الشرائع السماوية، والدساتير الوضعية، والمواثيق الدولية ، فقد تحولت هذه الجرائم إلى ظاهرة عالمية، أصبحت تفرض نفسها على الأجندة الدولية، نظراً لتطورات الكبيرة التي جعلتها تشكل خطراً كبيراً على المجتمعات مما جعلها موضوعاً لاجتهادات عديدة تسعى لدراسة أبعادها ومسبباتها وسبل التصدي لمخاطرها واحتواء تداعياتها. فالجريمة كظاهرة اجتماعية يؤدي انتشارها داخل المجتمع إلى خلق الأمان وشيوع الفوضى والاضطراب داخل المجتمع ، إضافة إلى ما يترتب عنها من آثار تعرقل التنمية الاقتصادية وتلحق أضرار كبيرة بالاقتصاد الوطني، مما يؤثر سلباً على معيشة أفراد المجتمع.

وهناك عدة عوامل تلعب دوراً هاماً في نمو ظاهرة الجريمة كارتفاع مستوى البطالة، وتدني المستوى المعيشي للأفراد، وتدني الخدمات ، والفساد الإداري ، وتوسع انتشار تكنولوجيا المعلومات التي سهلت للمجرمين القيام بالجرائم المختلفة والانخراط في الجماعات الاجرامية المنظمة دولياً ، والاستبعاد الاجتماعي لأفراد المجتمع وهميشهم يجعلهم ينخرطون في منظمات اجرامية عن بعد دون عناء ولا تعب فيستخدمون في تجارة البشر و الدعارة والارهاب وغيرها من الجرائم المستحدثة ، بالإضافة إلى ضعف القيم و المعايير التي تحكم المجتمعات والتي تعمل كوسيلة لضبط سلوكيات الأفراد لتتماشى مع متطلبات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل العولمة والثورة التكنولوجية فكل هذه العوامل وأخرى توصلنا إلى أنها تعد أسباب رئيسية في انتشار الجريمة التي تهدد المجتمع بالانهيار. فعلى المجتمع إذا أراد التقليل من ظاهرة الجريمة ومنه المحافظة على أمن واستقرار الأفراد، لابد من العمل للتقليل من العوامل المؤدية إلى ارتكابها، ولذلك نقترح التوصيات التالية :

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

- 1 - تحسين الأوضاع المعيشية للأسر، والخدمات كالخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية للأفراد داخل المجتمع، والتقليل من البطالة لدى الشباب، وإشراكهم في البرامج التنموية للبلاد.
- 2- إيجاد القنوات العلمية والدعوية و الإسلامية التي من خلالها تظهر الصورة الصحيحة للإسلام وتعريف الناس بدينهم الحق ومناقشة الاتجاهات التي تشيع المنكر الفكري الذي يؤدي إلى التطرف الفكري والعنف والجريمة والدعوات المنحرفة التي تجد أذانا صاغية من الأفراد وبخاصة فئة الشباب.
- 3- تحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات بتطبيق القانون بالعدل والانصاف، وبإدماج الأفراد في مجتمعاتهم على أصعدة الانتاج و الاستهلاك والعمل السياسي والتفاعل الاجتماعي، وإذا لم يحقق المجتمع لأفراده المساواة فسينتج عن ذلك استبعاد للأفراد على جميع الأصعدة وهذا الحرمان والإقصاء الاجتماعيين سيدفعان بالأفراد إلى العنف و الجريمة والانحراف في الجماعات المتطرفة.
- 5- تشجيع التفكير الحر، و اتاحة فرصة التعبير لكل فئات المجتمع وبخاصة فئة الشباب ، وعدم إلزام الأفراد بالرؤية الأحادية ، فالاستبداد الفكري يؤدي بالعديد من الأفراد ولا سيما الشباب الانتقال من التطرف إلى العنف و الجريمة ، إلى السلوك الاجرامي انتقاما من المجتمع.
- 6- تتطلب مقاومة الجريمة القيام بدراسة مسببات الجريمة والجريمة الالكترونية وتصوير الحلول ، بناء على دراسات امبيريقية ذات منهجية علمية ، والاستفادة من التجارب التي طبقتها مجتمعات أخرى ومن ثم المبادرة بتطبيق الحلول اللازمة .
- 7- مراجعة مسببات الانحراف والتطرف والجريمة والمبادرة بسرعة لتصحيح الأخطاء، بالاستفادة من الآثار السلبية التي أفرزتها الجرائم على اختلاف أنواعها في ذات المجتمع ، ومن التجارب التي طبقت لعلاج هذه الجرائم في المجتمعات الأخرى ، مع احترام مبدأ الخصوصية.
- 8- مقاومة الجريمة من خلال وضع خطط إستراتيجية مدروسة ومرنة و بعيدة المدى ، من أجل ضمان عدم تكرار هذه الجرائم أو التقليل من أخطارها قدر الامكان.
- 10- تشجيع البحوث العلمية في ميدان الجريمة للوقوف على أسبابها والعمل على ازالتها بدلا من مواجهتها بالوسائل الأمنية.
- 11- مراقبة ما تقدمه وسائل الاعلام الحديثة حيث انها من اهم الأسباب في توسع انتشار الجريمة انتقالها بين المجتمعات من طرف الهيئات المختصة في البلاد ومن طرف الأولياء.
- 12- العمل على تقوية الوازع الديني في نفوس الأفراد مما يقوي فرص الابتعاد عن طريق الجريمة نظرا للفضائل والقيم السياسية التي يدعو إليها.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

قائمة المراجع :

- 1- أبو عامر محمد زكي، مبادئ علم الاجرام والعقاب، جامعة بيروت العربية، بيروت، 1992 .
- 02- الشيباني عمر التومي، دور التربية في بناء الفرد والمجتمع، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982.
- 03- دبله عبد العالي، مدخل إلى التحليل السوسولوجي، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
- 04- رحومة محمد علي، الانترنت والمنظومة التكنو-اجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000 .
- 05- رضوان نادية، الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1، 1997.
- 06- رمضان السيد، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث مصر، 1985.
- 07 - سامية جابر، سوسولوجيا الانحراف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- 08- شلاش وليد شبير، مشكلات الشباب والمنهج الإسلامي في علاجها، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1989.
- 09 - طالب أحسن مبارك، الجريمة والعقوبة في المؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2002.
- 10- عسكر بن منصور بن عبد الرحمن، دور المؤسسات الاجتماعية في التبصير من جرائم تقنية المعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، رابط الموضوع <http://www.social-team.com/forum/showthread.php?t=3838>
- 11- عيد محمد فتحي، التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأطفال عبر الحدود الدولية، آليات التنفيذ و بروتوكولات، 18- 2006/23 الرياض.
- 12- إسماعيل إبراهيم ، الشباب بين التطرف والانحراف، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1998.
- 13- كوركيس داود يوسف، الجريمة المنظمة، الدار العلمية و الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001.
- 14- الملحم اسماعيل، الانسان والتربية في عصر المعلومات، منشورات دار علاء الدين، للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، ط1، 2008.
- 15- المهتار بسام عاطف، استغلال الأطفال ، تحديات و حلول، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
- 16- المهيرات بركات النمر، جغرافيا الجريمة علم الاجرام الكارتوجرافي، مكتبة الجلاوي، الأردن، ط1، 1997.
- 17- هنتنغتون صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيو، محمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ،ليبيا، ط1، 1999.
- 18- الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1989 .
- 19- عمر أحمد مختار ، داود عبده وآخرون، المعجم العربي الأساسي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، 1989.

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

- 20- ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر للطباعة ، بيروت ، ج12، 1990.
- 21- القاضي رامي متولي، تأملات في الأحكام الجنائية الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر في التشريعات العربية، ج1، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 41، أبريل، 2014.
- 22- جابر سامية، سوسولوجيا الانحراف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- 23- حريز عبد الناصر، الإرهاب السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996 .
- 24- عوض مُجَد، مبادئ علم الإجرام والعقاب، مُجَد أبو عامر، الدار الجامعية، بيروت، 1996.
- 25- لعقاب مُجَد، مجتمع الاعلام و المعلومات، ماهيته و خصائصه، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2003.
- 26- مرعي السيد أحمد لطفي، إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009 .
- 27- مسعود بوسعيدية وآخرون، تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة الاستخدام والتأثير، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2011.

ملحق :

جداول تبين التطور في نسب الجريمة في الوطن العربي بين سنة 2013/2014 ولقد قامت الباحثتان بحساب الارتفاع في نسبة الجريمة وانخفاضها، فاستنتجنا أن هناك انخفاض في الجريمة التقليدية في بعض البلدان العربية ، نتيجة التطور التكنولوجي الذي أصبحت كل التعاملات تتم عن طريقه وأصبحت تعاني من جرائم الكترونية القرصنة وتزوير بطاقات الائتمان و تبييض الأموال وتهريبها والجرائم المنظمة .في حين لا تزال الجريمة في الكثير من البلدان العربية ومنها الجزائر، المغرب تتركز على الجريمة التقليدية.

نسبة الجريمة في الامارات	(لكل 100000 انسان)	نوع الجريمة
2013	2014	
0,6	0,7 (+ 6,35%)	القتل
1,0	0,8 (- 26,92%)	الاختطاف
3,4	3,5 (+ 1,16%)	السطو

*Ref : <http://ar.knoema.com/atlas>

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

نسبة الجريمة في الجزائر (لكل 100000 انسان)		نوع الجريمة
2014	2013	
1,5 (+ 17,46 %)	1,3	القتل
0,9 (+ 48,28%)	0,6	الاختطاف
138,3 (- 3,04%)	142,7	السطو

*Ref : <http://ar.knoema.com/atlas>

نسبة الجريمة في المغرب (لكل 100000 انسان)		نوع الجريمة
3201	2201	
1,3 (+ 10,34%)	1,2	القتل
2,9 (+ 72,19%)	1,7	الاختطاف
202,6 (+ 126,96%)	89,3	السطو

*Ref : <http://ar.knoema.com/atlas>

نسبة الجريمة في مصر (لكل 100000 انسان)		نوع الجريمة
2015	2014	
1.98 (+ 143,54 %)	0,81	القتل
0,3 (+ 166,35 %)	0,11	الاختطاف
2,74 (+ 256,2 %)	0,77	السرقه

*تحويل معدل الجرائم بالنسبة للعدد الكلي لنسمة مصر الى معدل الجرائم بالنسبة لكل 100 الف نسمة

*Ref : <http://www.elzamanalmasry.com/?p=31561>

نسبة الجريمة في السعودية (لكل 100000 انسان)		نوع الجريمة
2014	2013	
4,6 (-12,3%)	16,7	محاولة القتل
0,9 (-11,8%)	1,1	محاولة الخطف
4,4 (-60%)	11	الطعن

*استنتاج جرائم 2013 باستعمال نسبة الارتفاع او الانخفاض

تطور انتشار الجريمة في المجتمعات وسبل معالجتها، قمقاني فاطمة الزهرة وسيد نوال

Ref : <http://alekhbariya.net/ar/node/14444>*

نسبة الجريمة في تونس		(لكل 100000 انسان)
نوع الجريمة	2013	2014
الاعتداء بالعنف	311,1	0311,1 (%)
الجرائم الأخلاقية	89,4	87,7 (-1,9%)
السرقه	189,7	183,79 (-3,1%)

* تحويل معدل الجرائم بالنسبة للعدد الكلي لنسمة تونس الى معدل الجرائم بالنسبة لكل 100 الف نسمة حساب نسبة الارتفاع او الانخفاض.

Ref : <http://opendata.interieur.gov.tn/ar/catalog/statistiques-des-faits-criminels-sur-tout-le-territoire-de-la-republique-durant-l-annee-2014-en-comparaison-avec-l-annee-2013>